

## أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر دراسة قياسية

الأستاذة : فؤاري آسيا

باحثة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة تلمسان

### مقدمة:

لقد عرفت الدول النامية تغيرات جذرية شملت كل الميادين، خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والذي يعد من أهم الجوانب التي اتسمت بتحولات وتطورات عديدة ومختلفة جعلته محل دراسات وأبحاث من أجل إبراز أهم العوامل التي تقف وراء تغيره وأهم العوائق التي تحد من تطوره، لأجل الوصول إلى نموذج اقتصادي متوازن من جميع جوانبه يحقق التنمية المنشودة من طرف الدولة.

ولأجل الوصول إلى انتعاش اقتصادي أصبح من الضروري أن تتكيف المؤسسات والأسواق المالية مع هذه التحولات والتطورات التي تشهدها اقتصاديات العالم، نظرا لما تقدمه من خدمات مالية متمثلة في تدفق الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز، سواء على مستوى الأسواق المالية أو على مستوى الجهاز المصرفي، هذه العلاقة بين المقرضين والمقترضين تستدعي وجود أداة لتسويتها تتمثل في معدل الفائدة والذي يلعب دورا هاما في تحقيق التوازن بين عرض رؤوس الأموال والطلب عليها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق تنمية اقتصادية مسيرة بذلك ما يشهده العالم من تقدم وتطور، ومحاولة منها لإثبات سيادتها النقدية والمالية شهدت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي شملت العديد من البرامج والتي كان من أهمها برنامج التعديل الهيكلي، برنامج الاستقرار أو التثبيت، تبني سياسة نقدية والتعامل بأدواتها للوصول إلى توازن المؤشرات النقدية وذلك بالحد من السياسات المالية التضخمية والسماح لكل من معدل الفائدة وسعر الصرف بالتغير مع قوى السوق محققة بذلك

تحرر المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وباعتبار معدل الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي استوجبت الإصلاح الاقتصادي في سياسات التعديل الهيكلي تم تحريره تدريجيا وذلك من خلال قانون النقد المؤرخ في 14 أبريل 1990 والذي كان يهدف إلى زيادة دور معدلات الفائدة من خلال السماح بتطبيق معايير توزيع الائتمان، وذلك عن طريق تفعيل العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ليعيد بذلك للبنك وظائفه التقليدية. ولأجل معرفة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، التي قامت بها الجزائر، وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، وعلى معدل فائدة بصفة خاصة، وذلك ببناء نموذج قياسي بطريقة الانحدار الخطي المتعدد، سنقوم بمعالجة إشكالية الموضوع والمتمثلة في :

### - الإشكالية:

ما هو أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر؟

أو بمعنى آخر: هل هناك تأثير لتغيرات كل من التضخم، سعر الصرف و الدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر؟

### - فرضيات الدراسة :

من أجل دراسة الموضوع من مختلف زواياه تمت صياغة الفرضيات التالية:

- قبل الإصلاحات الاقتصادية لم يكن هناك علاقة بين معدل الفائدة، التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني.
- بعد الإصلاحات الاقتصادية أصبح معدل الفائدة يتأثر بالتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني.
- يمكن صياغة معادلة الانحدار بين معدل الفائدة كمتغير تابع للتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني.

### - أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة التطور التاريخي لمعدل الفائدة في الجزائر وأثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى معدل الفائدة بصفة خاصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة العلاقة الموجودة بين معدل الفائدة في الجزائر وبعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني ومن أجل تقدير نموذج لمعدل الفائدة وهذه المتغيرات باستعمال الانحدار الخطي المتعدد( التي تعكس مدى دخول الجزائر

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

في اقتصاد السوق وتحليها عن النظام الاشتراكي). وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور :

**المحور الأول :** مفاهيم عامة حول معدل الفائدة، التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني في النظرية الاقتصادية.

**المحور الثاني :** تأثير التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر.

**المحور الثالث :** الدراسة القياسية.

**الكلمات المفتاحية :** معدل الفائدة - التضخم - سعر الصرف - الدخل الوطني - الانحدار الخطي المتعدد.

**I - مفاهيم عامة حول معدل الفائدة، التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني في النظرية الاقتصادية:**

يتأثر معدل الفائدة كونه متغير اقتصادي شديد الحساسية بعدة عوامل اقتصادية وسياسية داخلية وأخرى خارجية، على حسب النظام الاقتصادي المتبع من طرف الدولة، ولعل أهم هذه العوامل : التضخم، سعر الصرف، والدخل الوطني، التي تعتبر من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، كون أن التضخم وسعر الصرف مؤشرات تعكس مستوى التوازن النقدي الداخلي، في حين أن الدخل الوطني يمكن من خلاله التعرف على الأداء الاقتصادي للدول من خلال ما يوفره من بيانات ومعلومات من شأنها تطوير النشاطات الاقتصادية الإجمالية.

**I-1- مفهوم معدل الفائدة وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية :**

تعرف عملية التمويل بأنها عملية تدفق الأموال من الوحدات المدخرة (ذات فائض) إلى الوحدات المستثمرة (ذات عجز)، ويعتبر معدل الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في العلاقات التمويلية، وعليه يمكن تعريف معدل الفائدة بأنه :

- "معدل الفائدة هو أجر كراء النقود يلتزم المقرض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة".<sup>1</sup>

- "معدل الفائدة هو ثمن مبادلة قيمة حالية بقيمة مستقبلية".<sup>2</sup>

- " الفائدة هي ثمن رأس المال أو المقابل لاستخدامه".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص70.  
<sup>2</sup> فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 167.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

- " سعر الفائدة هو ثمن التمويل بالدين ( أو بالاقتراض) وهو الثمن الذي يدفعه المقترض للحصول على سلع من الأموال المخصصة للاقتراض".<sup>4</sup>

وبهذا المفهوم نجد أن معدل الفائدة هو السعر الذي يتحمله الفرد مقابل اقتراضه مبلغا معيناً من المال والذي يتعين عليه دفعه إلى المقرض على أساس معدل فائدة معين وفي أوقات معينة.

وتتأثر معدلات الفائدة في الأسواق المالية والنقدية بجملة من العوامل أهمها:

#### - أثر الدخل القومي على معدلات الفائدة:

تؤدي الزيادة في الدخل الوطني عادة إلى ارتفاع معدلات الفائدة، ذلك لأن ارتفاع الدخل الوطني يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة الاسمي، فارتفاع مستوى الدخل الوطني نتيجة ارتفاع مستوى الصادرات أو الإنفاق الاستثماري يزيد من الطلب على النقد في سوق المال، وذلك لاستخدامه في عملية التبادل التجارية التي تتم فيه، وبقصد الحصول على هذا النقد ( بفعل ضغوطات السيولة) يضطر بعض المستثمرين لبيع ما يجوزهم من أوراق مالية فتتخفف بذلك أسعار هذه الأوراق مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة.<sup>5</sup>

#### - أثر قوى العرض والطلب على معدلات الفائدة :

تحدد معدلات الفائدة في الأسواق المالية والنقدية وفقاً لآلية السوق بتفاعل عوامل العرض والطلب، وعلى هذا الأساس يكون لآلية السوق المالي المبنية على كمية الطلب على النقد مقارنة بكمية عرض النقود نفس الآثار لآلية أسواق السلع، وذلك من حيث تأثيرها على الأسعار السائدة.<sup>6</sup>

فإذا زاد الطلب على النقود عن المعروض منها سيضطر المستثمرون إلى التخلص مما لديهم من أوراق مالية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها فيرتفع معدل الفائدة الحقيقي.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 168.

<sup>4</sup> Abdul Rahim A.Al.saati, **Islamic Economics Research**, centre king Abdul Aziz University, Jeddah Saudi Arabia, p 04.

<sup>5</sup> بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 551.

<sup>6</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية وينعكس هذا التقلب في معدلات الفائدة على آلية السوق عندما ينخفض الطلب على النقد ويعود السوق إلى نقطة التوازن حيث يتساوى العرض مع الطلب، لكن إذا ما انخفض الطلب أكثر متجاوزا نقطة التوازن يقوم الأفراد والمؤسسات حينئذ باستخدام ما لديهم من فوائض نقدية في شراء الأوراق المالية، فترتفع أسعار الأوراق المالية وهكذا.

#### - أثر السياسات النقدية على معدلات الفائدة :

باعتبار البنك المركزي مسؤولا عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية فإنه يستعمل مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من بين هذه الأدوات معدل إعادة الخصم.

ففي حالة وجود كتلة نقدية زائدة (حالة التضخم) فإن البنك المركزي يقوم برفع معدل إعادة الخصم بغية الحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان الذي يؤدي بدوره إلى امتناع المستثمرين عن الاقتراض لارتفاع معدل الفائدة، أما في حالة الكساد يحدث العكس. كما أن البنوك المركزية تتوجه إلى خفض معدلات الفائدة في الحالات التي تكون لديها رؤوس أموال فائضة وترغب في التوسع في منح القروض، أما في الحالة العكسية (عجز في رؤوس الأموال) فإنها تتجه إلى رفع معدلات الفائدة.<sup>7</sup>

#### - أثر أسعار الفائدة السائدة في الدول الأخرى على معدل الفائدة المحلي :

ارتباط الدول اقتصاديا بالدول الأخرى يتضمن حركة رؤوس الأموال فيما بينها، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الأخرى يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية تجنبا لتحويل رؤوس الأموال. وفيما يلي سوف نعرض علاقة معدل الفائدة ببعض المتغيرات الاقتصادية:<sup>8</sup>

#### 1- معدل الفائدة ومعدل التضخم :

يرى " فيشر " أن معدل الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للدخار والاستثمار أي أن معدل الفائدة الحقيقي هو معدل التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية، إلا أن هذا المعدل ليس بالضرورة هو المعدل الذي يحصل عليه المقترض، فهو يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية.

<sup>7</sup> بلعزوز بن علي، أثر سياسة تعديل معدل الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>8</sup> المرجع السابق، ص 51-54.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
وفي غياب التضخم وعندما تكون كل المبادلات بالنقود، يتطابق معدل الفائدة الحقيقي والمعدل الاسمي، إلا أن  
معدل الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع، وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين حول نوعية العلاقة التي تربط  
معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي.

وعليه فالتضخم المتوقع عند معدل فائدة إسمي معين سيخلق اختلافا بين إنتاجية الاستثمار والعائد من الادخار  
وهذا الاختلاف يساوي معدل التضخم.

### - الاستثمار وعلاقته بمعدل الفائدة:

تختلف هذه النظريات عن النظرية النقدية البحتة، في أنها ترى السبب الجوهرى للتقلبات يكمن في الإنتاج  
نفسه، وينشأ من حدوث تغيرات متعددة في صناعات السلع الرأسمالية والسلع المعمرة.

وترى هذه النظريات أن السبب المباشر للرواج هو الإفراط في الاستثمار، بينما يعتبر الانكماش مرحلة ضرورية  
لعلاج الإفراط السابق، ولتأييد هذا القول يستدل أصحاب هذه النظرية بالإحصاءات التي تثبت فعلا أن الصناعات  
الثقيلة تكون معرضة للتقلبات أسرع وأوسع من مدى التقلبات في الصناعات الاستهلاكية في كلا المرحلتين  
التصاعدية والتنازلية.

### - العلاقة بين الفائدة والطلب على النقود:

يرفض الكثير من الاقتصاديين - خاصة النقديين - أن يتمتع الطلب على النقود بمرونة شديدة أمام تغيرات  
معدل الفائدة باعتبار أنه نادر الحدوث في الواقع العلمي.

ويضيف "فريدمان" استنادا إلى الدراسات الإحصائية أقدمت خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه ليس هناك  
أفكار في المدرسة التجريبية عن تأثير معدل الفائدة على الطلب الحقيقي للنقود، كما أن كل الاستنتاجات تشير  
تقريبا إلى عدم مرونة استجابة الطلب على النقود حتى في الأجل الطويل، حيث وجد أن التغير في الدخل الحقيقي  
أو الثروة هو العامل الأكثر أهمية لإحداث تغير في كمية النقود الحقيقية المطلوبة وليس معدل الفائدة.

### 1-2- مفهوم التضخم :

يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي يتم من خلالها التعرف على مدى تحكم الدولة في أوضاع

الاقتصاد الكلي.

وهو حالة اقتصادية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات هذه البلدان، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات هذه الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

وقد تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركز البعض منها على مظهر التضخم، في حين ركز البعض الآخر على الأسباب المنشئة له.

أما الكتابات التي ركزت على مظهر التضخم فقد اعتبرته " الارتفاع في المستوى العام للأسعار". ومن الأمثلة على ذلك تعريف **التضخم بأنه** : " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما".<sup>9</sup>

في حين الكتابات التي ركزت في تعريفها على أسباب التضخم فقد تفاوت التركيز على هذه الأسباب من تعريف إلى آخر، ومن أمثلة ذلك:

" التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".<sup>10</sup>

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير في مجملها أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار و انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد وعليه يمكن تعريف التضخم بأنه : "كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".<sup>11</sup>

### I-3- مفهوم سعر الصرف وأشكاله :

<sup>9</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة محكمة ومقيمة، عمان، 2004، ص 249.

<sup>10</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 14.

<sup>11</sup> المرجع السابق، ص 24.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

إن التبادل الدولي شأنه شأن التبادل المحلي، غير أن الاختلاف الجوهرى بينهما يكمن في أن تسوية التبادل الدولي تتم بالعملة الأجنبية، في حين أن التبادل المحلي يتم بالعملة المحلية ومن ثم فإن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مفادها :

كيفية قياس هذه القيم النقدية، كيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها؟

وعليه كان من الضروري استخدام علاقة تحدد الاختلاف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية، تعرف هذه العلاقة في الاقتصاد الدولي بسعر الصرف، الذي يقصد به نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية.

وبمعنى أدق فإن سعر الصرف: " هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى".<sup>12</sup> كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه: "ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما مقومة بوحدات من عملة أجنبية أخرى".<sup>13</sup> ومهما تعددت المفاهيم والتعاريف إلا أنها تنصب في معنى واحد يتمثل في أن سعر الصرف : " هو نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها " .<sup>14</sup>

وتتميز أسعار صرف العملات بعدم الثبات، فقد تتغير بالزيادة أو النقصان بناء على ما يؤثر فيها سواء كانت إجراءات إدارية أو تأثيرات اقتصادية محضى تظهر من خلال آلية العرض والطلب على العملة في سوق الصرف.

وهناك أربعة أشكال لسعر الصرف :

## 1- سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه: "السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة".<sup>15</sup>

<sup>12</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة الناشر للمعارف، الإسكندرية، 2001، ص 17.

<sup>13</sup> مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص 125.

<sup>14</sup> عرفان تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص 147.

محمد علة، أسعار الصرف و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 58.

## 2- سعر الصرف الحقيقي :

"هو السعر الذي يقيس قيمة سلع بلد ما مقابل سلع بلد آخر أو مجموعة من البلدان أو بقية العالم بسعر الصرف الاسمي السائد".<sup>16</sup>

## 3- سعر الصرف الفعلي :

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه: "عدد وحدات العملة المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة".<sup>17</sup>

## 4-1- مفهوم الدخل الوطني :

هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية في الدولتين أو على أساس الأسعار النسبية لسلع التبادل.<sup>18</sup>

## 4-I- مفهوم الدخل الوطني :

تسعى جميع الدول للتعرف على مستوى أدائها الاقتصادي، وذلك لمقارنته بالدول الأخرى من ناحية وبالإمكانات المتاحة لدى الدولة المعنية من ناحية أخرى.

ولتحقيق ذلك يجب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تطوير النشاطات الاقتصادية الإجمالية، وعلى مستوى القطاعات والفروع الأساسية والمتغيرات في الاقتصاد القومي، وهو ما يتضمنه الدخل الوطني إضافة إلى أساليب ووسائل أخرى، لكن الدخل الوطني يعد أكثر المقاييس استخداماً حيث أنه يحاول إعطاء قيم نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد في فترة معينة.

<sup>16</sup> المرجع السابق، ص 59.

محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 76.

<sup>18</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003/2004،

ص 106.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
وعليه يعرف الدخل الوطني على أنه: " المقياس بالوحدات النقدية للتدفق السنوي الشامل للسلع والخدمات  
المغذية للاقتصاد الوطني، وبدلا عنه يستخدم غالبا تعبير معادل تقريبا هو الناتج الوطني الصافي (PNN) ".<sup>19</sup>  
ونقصد به كذلك مجموع الدخول التي تتحقق لعناصر الإنتاج نظير مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات في  
الاقتصاد خلال الفترة المعنية التي هي عادة السنة.<sup>20</sup>  
ويعرف كذلك على أنه مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات العاملة الدالة  
على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة.<sup>21</sup>  
كما أنه يعرف بمجموع القيم النقدية ( السوقية ) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال  
فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.<sup>22</sup>

## II - تأثير التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر :

سنحاول من خلال هذا المحور توضيح أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة  
في الجزائر خلال فترة انتهاجها نظام الاقتصاد المخطط وفترة انتهاجها نظام الاقتصاد الحر.

### II - 1 - تأثير التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة

: (1989-1970)

#### 1 - معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1989-1970) :

تمثل معدلات الفائدة أهم وسائل السياسة الاقتصادية من حيث أنها تكلفة حقيقية لرأس المال، وبالتالي فهي  
تلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين عرض و طلب رؤوس الأموال.

والجدول (1) يبين تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1989-1970).

<sup>19</sup> بول سامويلسون، الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،  
ص 84.

<sup>20</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>21</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1991، ص 28.

<sup>22</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره ص 107.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

الجدول(1): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

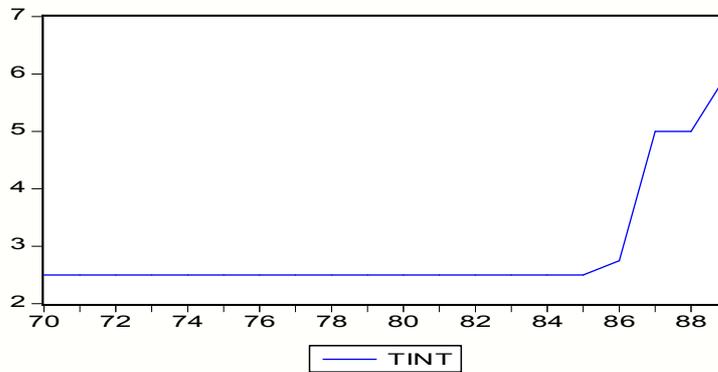
السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
Ti(%)	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
Ti(%)	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.75	5	5	6

Source :

- Office nationale des statistiques (ons) site Internet [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- [www.finances-alg-ifrance.com](http://www.finances-alg-ifrance.com)
- Banque d'Algérie «Indicateurs monétaires et financières »Revue Media Bank n°49 à 53.

الشكل (1): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول(1) والمنحنى(1) نلاحظ أن معدلات الفائدة كانت ثابتة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة من 1970 إلى غاية سنة 1985 حيث كانت تقدر بـ 2,5%، وذلك راجع إلى التسيير الإداري المركزي للاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة الأمر الذي أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية والمتمثلة في تمويل الاقتصاد وجمع الادخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
معدلات الفائدة، وجعلها مجرد شبائيك تنفذ توجيهات المخططات الاقتصادية، على اعتبار أن الجزائر كانت تتبع  
النهج الاشتراكي الذي يعتبر معدل الفائدة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المحددة من طرف السلطات  
المركزية.

وبغرض الخروج من هذه الوضعية وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير  
تدرجي لمعدلات الفائدة وذلك ابتداء من 1986، ليعرف معدل الفائدة انتعاشا يساير الاقتصاد حيث قدر في  
السنوات: 1986، 1987، 1988، 1989 ب: 2.75%، 5%، 5%، 6% على الترتيب.

## 2- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989) :

من خلال الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للنهوض باقتصادها والمتمثلة في اعتمادها على نمط التسيير المركزي  
المخطط، أين يتم من خلاله الاعتماد على القروض البنكية في تمويل الاستثمارات التنموية وذلك عن طريق المزيد  
من الإصدار النقدي، حيث أدى الانتعاش النقدي الزائد عن حده إلى ظهور التضخم، والجدول (2) يبين تطور  
معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

الجدول (2) : تطور معدل التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك) في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

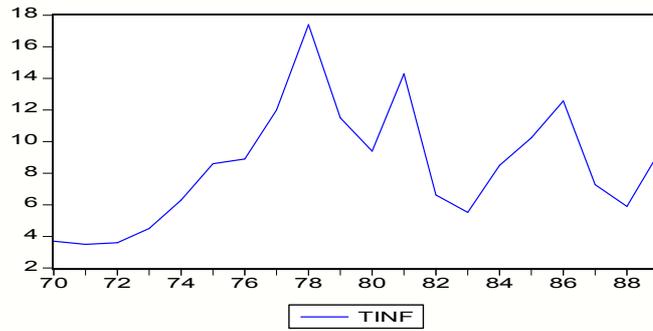
السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
IPC(%)	3.70	3.50	3.60	4.50	6.30	8.60	8.90	12.00	17.40	11.50

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
IPC(%)	9.40	14.29	6.62	5.52	8.50	10.24	12.57	7.28	5.90	9.30

Source :

- Office nationale des statistiques (ons) site Internet www.ons.dz
- World tables presse nationale – taux d'inflation ( 1970-1996).
- Banque d'Algérie «Evolution économique et monétaire en Algérie»

الشكل (2) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).



المصدر: من إعداد الطالبة.

إن تطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي.

ومن خلال الجدول (2) والمنحنى (2) يتبين أن معدل التضخم سجل ارتفاعا مستمرا على طول الفترة الممتدة ما بين (1971-1978) حيث انتقل من 3,50% سنة 1971 إلى 17,40% سنة 1978، و يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى الانتعاش النقدي المرتبط بتمويل قروض المؤسسات من جهة وصك النقود من أجل تخفيض عجز الميزانية من جهة أخرى.

أما في سنة 1981 انتقل معدل التضخم إلى 14,29% لينخفض إلى 5,52% سنة 1983، ثم عاد ليرتفع سنة 1986 ليحقق نسبة 12,57%، و ترجع هذه التغيرات في معدل التضخم إلى الارتفاع الشديد في عرض الكتلة النقدية حيث انتقلت من 14,6 مليار دولار سنة 1970 إلى 257,5 مليار دولار سنة 1987.

### 3- تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1970 - 1989) :

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية.

فبعدها كانت الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت وذلك منذ الاستقلال حتى انهيار نظام

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية بروتين وودز سنة 1971 حيث كانت الجزائر خلال هذه الفترة تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي.<sup>23</sup>

وبضعف العملة الفرنسية المستمر تطلب الأمر إعادة النظر في إتباع سعر صرف ثابت، ليصبح سعر الصرف الجزائري مثبتا على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية\* و بذلك تبنت الجزائر نظام أسعار الصرف العائمة وذلك ابتداء من جانفي 1974 واستمر هذا النظام حتى مارس 1987.<sup>24</sup>

والجدول (3) يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970-1989).

الجدول (3) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970-1989). الوحدة (\$/AD)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
Tc	4.90	4.94	4.85	4.30	4.18	4.13	4.16	4.15	3.97	3.85

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
Tc	3.84	3.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	-	8.032

**Source :**

- Office nationale des statistiques (ons) site Internet [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

- **Banque d'Algérie «Indicateurs monétaires et financières »Revue Media**

Bank n°49 à 53.

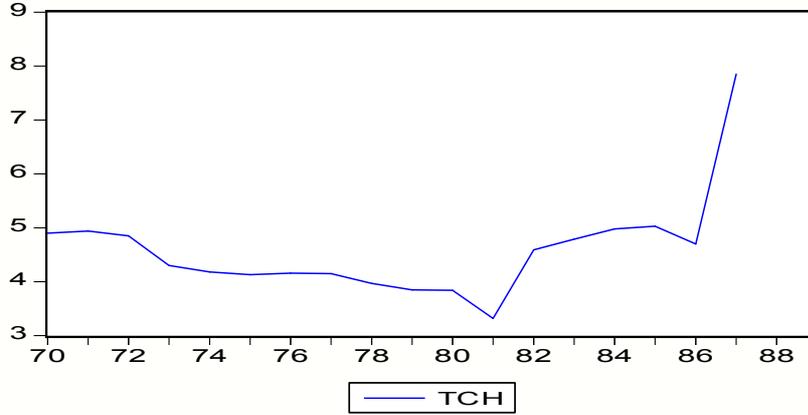
<sup>23</sup> محمد بن بوزيان، الطاهر زياتي، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر- دراسة مقارنة مع تونس والمغرب- الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18-20 أفريل 2005.

\* العملات المكونة للسلة هي: الدولار الأمريكي، الشبلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، إسنا الإسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي، الغلورين الهولندي.

<sup>24</sup> محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص155.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

الشكل (3) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970-1989).



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول (3) والمنحنى (3) يظهر الانخفاض النسبي المستمر لسعر صرف الدينار الجزائري وذلك راجع لضعف العملة الفرنسية التي كان تابعا لها، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وتم بذلك التخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتعميم أسعار الصرف المعومة.

كما سعى المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) لذات الهدف من أجل تحقيق :

- دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنويعها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة تنازلية لسعر الصرف، وذلك عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

وياتباع أسعار الصرف العائمة أصبح الدينار الجزائري مثبتا على أساس السلة المكونة من 14 عملة، ويتم بذلك حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لهذه العملات من قبل البنك المركزي.

استمرت هذه الطريقة في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري حتى 1986 حيث تدهور سعر البترول (المورد الرئيسي للجزائر) متسببا في دخول الجزائر في أزمة اقتصادية حادة أظهرت المشكل الهيكلي في الاقتصاد الجزائري

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
وضرورة الإصلاحات الجذرية التي من شأنها أن تنقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط ومسير مركزيا إلى  
اقتصاد توجهه آليات السوق الحر.

ومن أهم هذه الإصلاحات النقدية والمالية تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى التوازن (الطلب  
الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة) وذلك "بالانزلاق التدريجي" والمراقب لسعر  
صرف الدينار الجزائري ليصل إلى 8.032 دينار مقابل 1 دولار سنة 1989.

#### 4- تطور الدخل الوطني خلال الفترة (1970-1989) :

يعتبر الدخل الوطني من أهم المجمعات الاقتصادية الكلية كونه يقيس مدى مساهمة كل القطاعات في الاقتصاد،  
والجدول (4) يبين تطور الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

الجدول (4) : تطور الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

9. دج : 10 الوحدة

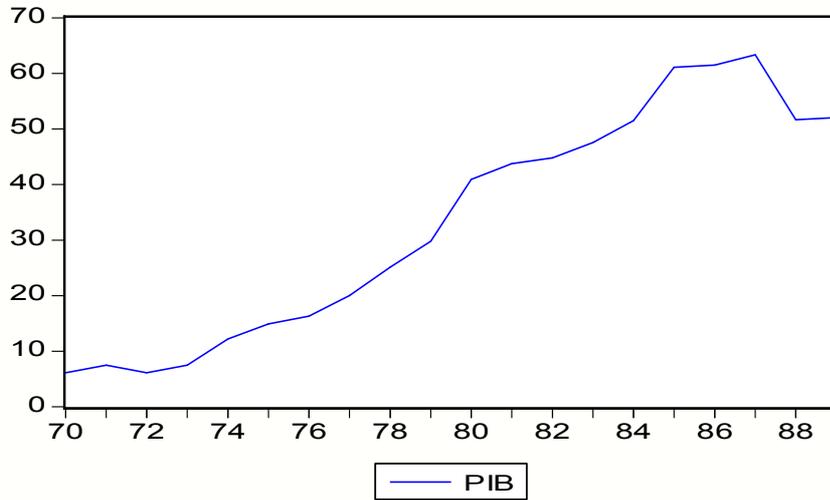
السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
PIB%	6.1363	7.500	6.1325	7.5029	12.2341	14.9333	16.3340	20.0247	25.1239	29.7923
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
PIB %	40.9114	43.741 4	44.7799	47.549	51.5127	61.0936	61.4842	63.3508	51.6565	52.0418

Source :

WDI de la banque mondiale (PIB 1980-1997).:- CD ROM

.-) SFI/FMI/ banque d'algerie (PIB 1988-1999

الشكل (4): تطور الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول (4) والمنحنى (4) يتبين أن تطور الدخل الوطني (الناتج الداخلي الخام) في الفترة الممتدة من 1970 حتى سنة 1989 مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1970-1980): حيث في هذه المرحلة عرف الدخل الوطني ارتفاعا مستمرا بالقيم الحقيقية، حيث قدر سنة 1970 ب 6.1363 مليار دولار ثم انخفض سنة 1972 إلى 6.1325 مليار دولار بنسبة نمو قدرها -18.23% وهي النسبة السالبة الوحيدة في هذه المرحلة، أما أكبر نسبة نمو فسجلت سنة 1974 حيث قدرت ب 63.05%، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع المداحيل المتأتية من المحروقات سنة 1973، كما سجل الدخل الوطني ارتفاعا مستمرا في هذه المرحلة وذلك راجع للاستثمارات الكبيرة والعديدة في إطار المخطط الرباعي الثاني.

المرحلة الثانية (1981-1989): في هذه الفترة شهدت عائدات الجزائر ارتفاعا اسميا كبيرا، وكان القطاع الصناعي قد أخذ أكبر حصة في الاستثمارات، فمن خلال الجدول (4) نلاحظ أكبر قيمة للدخل الوطني في هذه المرحلة كانت في سنة 1987 حيث قدر ب 63.3508 مليار دولار ثم انخفضت إلى 51.6565 سنة 1988 بنسبة نمو قدرها -18.54%.

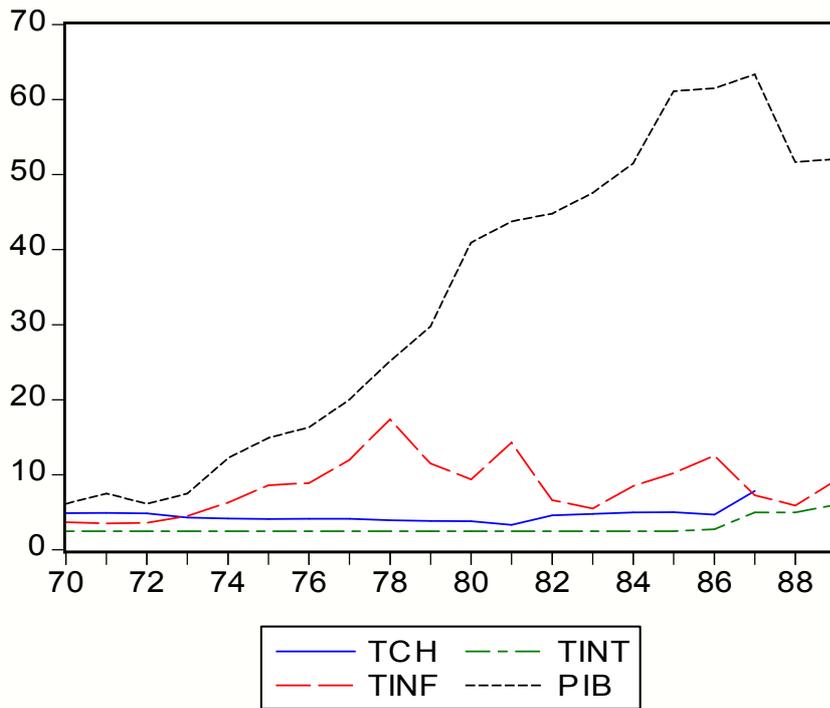
أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

5- تأثير التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة

(1970-1989): تتأثر معدلات الفائدة كونها متغير اقتصادي حساس بعدة عوامل اقتصادية وسياسية أهمها التضخم، سعر الصرف و الدخل الوطني.

ومن خلال الشكل (5) يتوضح أثر كل من التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

الشكل (5): أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل (5) نلاحظ أن الدخل الوطني سجل ارتفاعا مستمرا حيث بلغ أقصى حد له سنة 1987 بمقدار 63.3508 أما معدل التضخم فهو مرتفع جدا مقارنة بمعدلات التضخم الأجنبية، بحيث حقق أعلى نسبة في سنة 1978 بمقدار 17,40%، في حين أن معدلات الفائدة كانت ثابتة عند مستويات دنيا بقيمة حقيقية

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
سالبة حيث قدرت ب: 2,50 %، كذلك سعر صرف الدينار الجزائري فقد تميز بالاستقرار والثبات خلال مدة  
طويلة.

فمن خلال الشكل (5) لا نلاحظ وجود أثر للتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم الأجنبية والارتفاع المستمر للدخل الوطني واستقرار سعر الصرف الجزائري خلال مدة طويلة، ويرجع السبب في ذلك إلى التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري الذي أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية وهي تمويل الاقتصاد وجمع الادخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة، كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط، حيث أدى تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة، تطبيق معدلات فائدة تفاضلية والتسيير الإداري المركزي لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار.

## II-2- أثر الإصلاحات على كل من معدلات الفائدة، التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني :

### 1- أثر الإصلاحات على معدل الفائدة:

لقد قامت السلطات الجزائرية (النقدية) في إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية بالعديد من الإصلاحات الهيكلية من بينها عملية التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة بغية تحقيق معدلات فائدة موجبة.

حيث أنه قبل صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لم يمارس بنك الجزائر أي نشاط ملموس في مجال المراقبة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة، وبصدور هذا القانون أصبح بنك الجزائر يرفع أو يخفض معدل إعادة الخضم من أجل التأثير في البنوك التجارية، التي تلجأ بدورها إلى رفع أو خفض معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية.

من خلال الاحصائيات المأخوذة من بنك الجزائر خلال هذه الفترة يتبين لنا أن معدل الفائدة قد سجل ارتفاعا متزايدا خلال الفترة (1990-1994) حيث انتقل من 10,50% إلى 15%، وذلك راجع لعمل السلطات النقدية من أجل جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، حيث قامت برفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17%. وفي سنة 1994 سجل معدل الفائدة أعلى نسبة له ويعود ذلك إلى

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
نقص الطلب على النقود وبالتالي نقص القروض المقدمة للاقتصاد.

ابتداء من سنة 1997 أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة بعد انخفاض معدلات التضخم.

## 2- أثر الإصلاحات على معدل التضخم:

في إطار الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، وذلك باتخاذ عدة إجراءات من خلال برنامج التعديل الهيكلي والتي ساعدت على تخفيض معدل التضخم، كتحريك الأسعار وتعديل معدل الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994-1995 وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

من خلال الاحصائيات المأخوذة من بنك الجزائر يتضح لنا أن معدل التضخم سجل ارتفاعا مستمرا إلى أن وصل إلى 31,67% كأقصى حد له سنة 1992، لينخفض في السنة الموالية إلى 20,54% ثم سجل ارتفاعا نسبيا من 1994-1995 ثم عاد لينخفض بشكل مستمر حتى وصل إلى أدنى حد له سنة 2000 والذي بلغ 0,30% وهذا راجع إلى السياسة النقدية و المالية الانكماشية المطبقة من طرف الدولة.

أما في سنة 2001 ارتفع معدل التضخم إلى 4,23% الذي يرجع سببه إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (24,9%) بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض بعد ذلك ليصل إلى 2,53% سنة 2006 ويبقى تقريبا في نفس النسبة في السنوات الموالية، ويعود ذلك إلى محاولة السلطات النقدية تجسيد أهداف السياسة النقدية المسطرة خلال هذه الفترة والمثلة في استهداف التضخم في حدود المعدل الأمثل 3%.

## 3- أثر الإصلاحات على سعر الصرف :

من بين الإجراءات التي تبنتها الجزائر لتطوير تجارتها الخارجية والتي تجسدت من خلال تسوية سعر الصرف باعتباره من أهم المعايير الأساسية لإصلاح التجارة الخارجية، حيث تمثلت الإجراءات الخاصة بنظام الصرف فيما يلي :

- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري تطبيقا لأسلوب المرونات المتبعة في سياسات التعديل الهيكلي لزيادة الصادرات وخفض الواردات، حيث اعتمدت في ذلك على الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

- اعتماد طريقة التسعير الثابت (Fixing) لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية 1995.

- بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996.

- إنشاء مكاتب للصراف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من 1996.

- طبقا للتعليمية رقم 95-08 المتعلقة بسوق الصراف، تم إنشاء سوق الصراف ما بين البنوك للدينار سنة

1996.

من خلال الاحصائيات المأخوذة من نفس المصدر يتضح لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري شهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 8,5\$/دج سنة 1990 إلى 36\$/دج سنة 1994، و هذا بسبب التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات المتبع في سياسة التعديل الهيكلي، وخلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1994 وديسمبر 1998 تم اعتماد طريقة التسعير الثابت (Fixing) لتحديد سعر الصرف، حيث وصل سعر صرف الدينار إلى 44,66\$/دج خلال هذه الفترة ومباشرة بعد أولى عمليات سوق الصراف ما بين البنوك في 1996/01/01 أصبح سعر صرف الدينار الجزائري مستقر نسبيا خلال الفترة (1996-1998).

وبعد سنة 1998 واثرا لانخفاض سعر النفط العالمي في السداسي الثاني لسنة 1998 عرفت أسعار الصراف ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 58,74\$/دج سنة 1998 ليصل إلى 79,80\$/دج سنة 2002، لتسجيل بعد ذلك تحسنا ملحوظا بسبب الفائض الذي سجله ميزان المدفوعات من جراء الارتفاعات المتواصلة لأسعار المحروقات والتي رافقت ارتفاع احتياطات الصراف والتي جعلت النمو الاقتصادي إيجابيا.

4- أثر الإصلاحات على الدخل الوطني :

من خلال الاحصائيات المأخوذة من بنك الجزائر تبين لنا أن الدخل الوطني قدر سنة 1990 بـ 555.4 مليار دولار لينخفض سنة 1992 ويصل إلى 107.4 مليار دولار وهذا راجع إلى العجز في الميزانية العامة للدولة وتدهور القطاع الخارجي والظروف السياسية الصعبة في تلك السنة، ثم شهد ارتفاعا في سنة 1993 والذي قدر بـ 1189.7 ليستم هذا الارتفاع إلى غاية 2008 حيث قدر بـ 11042.8 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة أسعار البترول في السوق العالمية مما أدى إلى ارتفاع المداخيل الكلية للجزائر نظرا للنسبة المرتفعة التي تمثلها المحروقات في هيكل صادرات الجزائر التي تقدر بـ 94%، في حين سجلت انخفاضا سنة 2009،

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

و بمعدل نمو - 8.21 %، ليعود للارتفاع في السنوات الموالية.

III- الدراسة القياسية :

III-1 الدراسة التطبيقية (القياسية) لأثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة قبل الإصلاحات باستعمال الانحدار الخطي المتعدد (la régression multiple) خلال الفترة (1970-1989):

تقوم الدراسة التطبيقية على دراسة أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة، بأخذ إحصاءات سنوية خلال الفترة (1970-1989)، أي قبل الإصلاحات الاقتصادية.

والغرض من هذه الدراسة هو نمذجة المتغيرات (معدل الفائدة، معدل التضخم، سعر صرف والدخل الوطني) في علاقة رياضية اعتمادا على طريقة الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$T_{int} = \alpha_0 + \alpha_1 T_{inf} + \alpha_2 T_c + \alpha_3 PIB$$

1- عرض المتغيرات:

للقيام بهذه الدراسة نستعرض متغيرات النموذج التالية:

$T_{int}$  : معدل الفائدة.

$T_{inf}$  : معدل التضخم.

$T_c$  : سعر الصرف.

$PIB$  : الدخل الوطني.

2- الدراسة القياسية:

ومن أجل صياغة نموذج الانحدار المتعدد فإننا نحصل على معادلات بقدر عدد المشاهدات (20) وتكون على

النحو التالي:

$$2.5 = \alpha_0 + 3.7\alpha_1 + 4.90\alpha_2 + 6.1363\alpha_3 + \varepsilon_1$$

$$2.5 = \alpha_0 + 3.5\alpha_1 + 4.94\alpha_2 + 7.500\alpha_3 + \varepsilon_2$$

$$6 = \alpha_0 + 9.3\alpha_1 + 8.032\alpha_2 + 52.0418\alpha_3 + \varepsilon_{20}$$

⋮

$$T_{int} = \alpha_0 + \alpha_1 T_{inf} + \alpha_2 T_c + \alpha_3 PIB + \varepsilon_n$$

وهو ما يمكن التعبير عنه بالمصفوفات في الشكل التالي :

$$T_{int} = X \alpha + \varepsilon$$

(n,k+1) (k+1,1) (n,1)

$$T_{int} = \begin{pmatrix} 2.50 \\ 2.50 \\ \vdots \\ 6 \end{pmatrix}, \quad X = \begin{pmatrix} 1 & 3.7 & 4,90 & 6,13 \\ 1 & 3.5 & 4,94 & 7,50 \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & 9.3 & 8,032 & 52,04 \end{pmatrix}, \quad \alpha = \begin{pmatrix} \alpha_0 \\ \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \alpha_3 \end{pmatrix}, \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_{20} \end{pmatrix}$$

ومن أجل الحصول على معاملات النموذج  $(\alpha_i)$ ، تمت الاستعانة ببرنامج Eviews، فتحصلنا على النتائج كما هو مبين في الجدول (7).

الجدول (7): تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (1970-1989).

Dependent Variable: TINT

Method: Least Squares

Time: 09:452013/10Date: 05/

Sample: 1 20

20Included observations:

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

$$TINT=C(1)+C(2)*TINF+C(3)*TCH+C(4)*PIB$$

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0024	-3.640916	0.445803	-1.623131	C(1)
0.0060	3.197438	0.025211	0.080612	C(2)
0.0000	10.31028	0.080747	0.832524	C(3)
0.2064	-1.320677	0.004951	-0.006539	C(4)
2.828947	Mean dependent var	0.903395		R-squared
0.957618	S.D. dependent var	0.884074		Adjusted R-squared
0.781129	Akaike info criterion	0.326050		S.E. of regression
0.979958	Schwarz criterion	1.594624		Sum squared resid
0.783494	Durbin-Watson stat	-3.420725		Log likelihood

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

من الجدول (7) نستنتج قيمة المعلمات :

$$\alpha_0 = -1,62 \text{ ، } \alpha_1 = 0,08 \text{ ، } \alpha_2 = 0,83 \text{ ، } \alpha_3 = -0,006$$

وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$T_{int} = -1,62 + 0,08T_{inf} + 0,83T_c - 0,006PIB$$

تعني هذه المعادلة أن معدل الفائدة يساوي قيمة سالبة تقدر بـ 1.62 - مضافا إليها مجموع مقادير أخرى يعتمد أولها على التضخم، وهو يساوي معدل التضخم مضروبا في 0.08 والمقدار الثاني يعتمد على سعر الصرف والذي يساوي سعر الصرف مضروب في 0.83 والمقدار الأخير يعتمد على الدخل الوطني والذي يساوي الدخل الوطني مضروبا مضروبا في -0.006.

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
ومن خلال النتائج المحصل عليها يظهر أن المتغير الإحصائي المتمثل في التضخم ( $T_{inf}$ ) لا يرتبط بمعدل الفائدة  
( $T_{int}$ ) لأن معامل الارتباط بينهما والذي تم حسابه باستعمال برنامج Eviews، كان يساوي 0.00056  
( $r_{Tint.Tinf} = 0.00056$ ) ، نفس الشيء بالنسبة للدخل الوطني (PIB)، مع معدل الفائدة حيث وجدنا  
معامل الارتباط بينهما يساوي 0.43 ( $r_{Tint.PIB} = 0.43$ ).

في حين أننا وجدنا ارتباط قوي بين معدل الفائدة وسعر الصرف، ( $r_{Tint.Tc} = 0.91$ )، ولكن هذا لا يعكس  
تحرير معدل الفائدة وسعر الصرف، بل هو نتيجة لان سعر صرف الدينار الجزائري كان تابعا لمنطقة الفرنك  
الفرنسي، وكانت معدلات الفائدة محددة من طرف السلطات.

**III-2** الدراسة التطبيقية (القياسية) لأثر التضخم، سعر صرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة  
باستعمال الانحدار الخطي المتعدد (la régression multiple) خلال الفترة 1990-2012:

#### 1- عرض المتغيرات:

تتمثل متغيرات النموذج في  $PIB, Tc, Tinf, Tint$

ومن أجل صياغة نموذج الانحدار المتعدد فإننا نحصل على معادلات بقدر عدد المشاهدات (23) على النحو التالي

⋮

وهو ما يمكن التعبير عنه بالمصفوفات في الشكل التالي :

$$T_{int(n,k)} = X_{(n,k+1)(k+1,1)} \alpha + \varepsilon_{(n,1)}$$

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

$$T_{int} = \begin{pmatrix} 10.50 \\ 11.50 \\ \vdots \\ 6.12 \end{pmatrix}, \quad X = \begin{bmatrix} 1 & 16.67 & 8.95 & 555.4 \\ 1 & 25.85 & 18.47 & 862.1 \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & 4.7 & 102.6 & 14329.6 \end{bmatrix}, \quad a = \begin{pmatrix} \alpha_0 \\ \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \alpha_3 \end{pmatrix}, \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_{23} \end{pmatrix}$$

ومن أجل الحصول على معاملات النموذج  $(\alpha_i)$ ، تمت الاستعانة ببرنامج **Eviews**، فتحصلنا على النتائج كما هو مبين في الجدول (8).

الجدول (8): تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد (1990-2012).

Dependent Variable: TINT

Method: Least Squares

Date: 05/11/2013 Time: 11:31

12Sample (adjusted): 1990 20

after adjustments23Included observations:

TINT=C(1)+C(2)\*TINF+C(3)\*TCH+C(4)\*PIB

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0096	3.129496	2.568953	8.039529	C(1)
0.0549	2.146869	0.074179	0.159253	C(2)
0.1196	1.687709	0.063615	0.107364	C(3)
0.0452	-2.258471	1.01E-06	-2.27E-06	C(4)
9.516667	Mean dependent var	0.796293		R-squared
3.485258	S.D. dependent var	0.740737		Adjusted R-squared
4.208227	Akaike info criterion	1.774619		S.E. of regression
4.397040	Schwarz criterion	34.64200		Sum squared resid
1.167841	Durbin-Watson stat	-27.56170		Log likelihood

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية

من خلال الجدول (8) نستنتج قيمة المعلمات كما يلي:

$$\alpha_0 = 8,03 , \alpha_1 = 0,15 , \alpha_2 = 0,10 \quad \alpha_3 = -2,27$$

وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي كما يلي:

$$T_{int} = 8,03 + 0,15T_{inf} + 0,10T_c - 2,27PIB$$

هذه المعادلة تعني أن معدل الفائدة في الجزائر يساوي 8.03 بالإضافة إلى ثلاثة مقادير، يعتمد أولها على معدل التضخم ويساوي معدل التضخم مضروب في (0.15)، والمقدار الآخر يعتمد على سعر الصرف، ويساوي سعر الصرف مضروب في (0.10)، والمقدار الثالث يعتمد على الدخل الوطني ويساوي الدخل الوطني مضروب في (-2.27)

- تحليل نتائج الدراسة القياسية:

من خلال تحليل معامل الارتباط بين معدل الفائدة و المتغيرات الأخرى (التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني) توصلنا إلى النتائج التالية:

### 1- معامل الارتباط بين معدل الفائدة والتضخم:

بعد حساب معامل الارتباط بينهما وجدناه يساوي (0.83 =  $r_{Tint.Tinf}$ )، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين هاذين المتغيرين وهو ارتباط طردي أي كلما ارتفع معدل التضخم ارتفع معدل الفائدة والعكس، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

ووجود هذه العلاقة بين هاذين المتغيرين في الجزائر يوضح انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد سنة 1990، والتي تتضح جليا بعد سنة 1995، حيث عند انخفاض التضخم من 29.78% إلى 2.6% صاحبه انخفاض معدلات الفائدة من 14% إلى 8.5%، ومن جهة أخرى ترجع أسباب انخفاض معدلات الفائدة خاصة بعد 1995 إلى عدة أسباب أهمها الامتثال لأوامر FMI (التحرر التدريجي للمتغيرات الاقتصادية الكلية)، بالإضافة إلى سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية خصوصا في

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية سنة 2000 حيث بدأت مشاريع كبرى تستثمر في الجزائر ولعل أهمها الطريق السيار شرق غرب والذي يعد أكبر مشروع استثماري في الجزائر خارج المحروقات من الاستقلال إلى يومنا هذا، والذي تتبناه شركات أجنبية متعددة، كما يعد مشروع المنتجع السياحي الذي تقوم به شركة تعميم الإماراتية من أهم الاستثمارات، لذا كان لازما على السلطات النقدية تخفيض معدلات الفائدة من أجل تشجيع وجلب الاستثمارات الأجنبية.

وفي سنة 2000 بالتحديد وصل معدل التضخم إلى 0.3% وهو معدل منخفض جدا مقارنة بالمعدل الأمثل 3%، وهذا يعكس الفجوة الانكماشية الحاصلة آنذاك، حيث كان لزاما على الدولة القيام بإنعاش اقتصادي تمثل في : - الدعم الفلاحي وذلك بمنح مساعدات للفلاحين للقيام باستصلاح الأراضي. - إنشاء عدة وكالات لمساعدة الشباب كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب... الخ.

أدى هذا الإنعاش إلى زيادة الاستهلاك مما أدى إلى ارتفاع التضخم من 0.3% في سنة 2000 إلى 3.6% في 2004، لكن رغم هذا الارتفاع لم يصاحبه ارتفاع في معدلات الفائدة التي واصلت انخفاضها، وذلك بسبب عدم تحررها الكلي وبقاء جزء مهم منها تحت سيطرة السلطات النقدية.

## 2- معامل الارتباط بين معدل الفائدة وسعر الصرف:

بعد حساب معامل الارتباط بينهما وجدناه يساوي  $(r_{Tint.Tc} = -0.71)$ ، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين هاذين المتغيرين وهو ارتباط عكسي، وهذا ما لا يوافق النظرية الاقتصادية.

ووجود هذه العلاقة العكسية بين هاذين المتغيرين في الجزائر يوضح أنه رغم تحرر معدل الفائدة إلا أنه لم ينعكس إيجابا على سعر صرف الدينار، وذلك نتيجة لعدم فعالية معدل الفائدة في جلب رؤوس أموال أجنبية بسبب الظروف السياسية المعاشة آنذاك ( أزمة الإرهاب)، عدم توفر مناخ استثماري في الجزائر مغري للأجانب ( البيروقراطية الإدارية، أزمة العقارات، غموض النظام الضريبي... الخ).

## 3- معامل الارتباط بين معدل الفائدة والدخل الوطني:

بعد حساب معامل الارتباط بينهما وجدناه يساوي  $(r_{Tint. PIB} = -0.81)$ ، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين هاذين المتغيرين وهو ارتباط عكسي أي كلما ارتفع الدخل الوطني انخفض معدل الفائدة والعكس، وهذا ما لا

يوافق النظرية الاقتصادية.

ووجود هذه العلاقة العكسية بين هاذين المتغيرين في الجزائر يرجع للمداخيل التي حققتها الجزائر من جراء ارتفاع أسعار المحروقات والتي خصصتها لبناء مشاريع اقتصادية واجتماعية ضخمة، هذه المشاريع فرضت على السلطات النقدية بما فيها الجهاز المصرفي تخفيض معدل الفائدة من أجل تمويل هذه المشاريع.

#### الخلاصة :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول التي تتطلع لبلوغ مؤشرات تنمية متقدمة إلى تحقيق استقرار في كل جوانب السياسة الاقتصادية، ولعل أبرز هذه الجوانب السياسة النقدية والتي تمثل القواعد والإجراءات المتبعة من طرف السلطات لأجل الوصول إلى توازن المؤشرات النقدية، وتختلف أدوات السياسة النقدية بين الكمية والكيفية، ويعتبر معدل الفائدة أهم أداة تستعملها الدول النامية لأجل السيطرة والتحكم في المتغيرات الأخرى.

وقد شهدت الجزائر في هذا المجال عدة إصلاحات اقتصادية مست الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية المتبعة، بما في ذلك السياسة النقدية، حيث عملت على تحرير المؤشرات النقدية تدريجيا وذلك في إطار مفاوضات مع صندوق النقد الدولي عند لجوئها إليه بعد فشل السلطات الجزائرية في تحقيق التوازن الاقتصادي في مرحلة الاقتصاد الموجه.

ومن خلال هذه الدراسة استعرضنا مدى نجاعة هذه الإصلاحات على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في : معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم والناتج الوطني، وذلك من خلال نمذجة نموذج قياسي باستعمال طريقة الانحدار الخطي المتعدد للربط بين معدل الفائدة كمتغير تابع للمتغيرات الأخرى وفق المعادلة التالية :

$$T_{int} = 8,03 + 0,15T_{inf} + 0,10T_c - 2,27PIB$$

#### اختبار الفرضيات :

- فيما يخص الفرضية الأولى : والتي تنص على أنه في الفترة (1970-1989) أي قبل الإصلاحات الاقتصادية لم يكن معدل الفائدة يتأثر بالتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني، أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه

أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية  
الفرضية لان معدلات الفائدة كانت مسيرة إداريا ولم تكن تتأثر بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني بسبب انتهاج الجزائر للاشترائية التي تعتبر معدلات الفائدة من المتغيرات الاقتصادية التي تحددها الدولة.

- فيما يخص الفرضية الثانية : والتي تنص على انه بعد الإصلاحات الاقتصادية أصبح معدل الفائدة في الجزائر يتأثر بالتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني، تبين لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من خلال التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق كان لها أثر على هذه المتغيرات، وذلك بتحريرها التدريجي مما جعلها تتحدد وفق قوى السوق.  
- فيما يخص الفرضية الثالثة : والتي تنص على إمكانية صياغة معادلة الانحدار بين معدل الفائدة كمتغير تابع وبين التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني كمتغيرات مستقلة، تمكنا من صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة ببرنامج EVIWS، وكانت المعادلة على الشكل التالي :

$$T_{int} = 8,03 + 0,15T_{inf} + 0,10T_c - 2,27PIB$$

نتائج البحث :

من خلال البحث الذي قمنا به يمكننا استخلاص النتائج التالية :  
- ثبات معدل الفائدة لمدة طويلة في الجزائر دون أن يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير فيه بشكل مباشر كان راجعا للتحكم الشديد للدولة في تحديده، وذلك في إطار التسيير الإداري والمخطط الاقتصادي.  
- تطبيق معدلات فائدة بقيم سالبة اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، وأدى إلى ظهور الفجوات التضخمية .. الخ  
- بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، تحررت المتغيرات الاقتصادية ولكن تدريجيا، ليصبح هناك معدل فائدة يتأثر بالتضخم، سعر الصرف والدخل الوطني.  
- تسعى الجزائر للوصول إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحر، من خلال خطواتها الجديدة.  
ويبقى المجال مفتوح للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك بإدخال المتغيرات الكمية والكلية، ومحاولة إيجاد نموذج قياسي يتضمن جميع هذه المتغيرات.

المراجع:

- بالعربية:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.

- أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر - دراسة قياسية
- 2- بحراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
- 3- بلعزوز بن علي، اثر سياسة تعديل معدل الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
- 4- بول سامويلسون، الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 5- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة محكمة ومقيمة، عمان، 2004.
- 6- عرفان تقي الدين الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية ، عمان، 2002.
- 7- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1991.
- 8- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 9- فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
- 10- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2004/2003.
- 11- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.
- 12- محمد بن بوزيان، الطاهر زياتي، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر- دراسة مقارنة مع تونس والمغرب- الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18- 20 أبريل 2005.
- 13- محمد علة، أسعار الصرف و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- 14- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة الناشر للمعارف ،الإسكندرية ،2001.
- 15- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- بالفرنسية :
- Abdul Rahim A.Al.saati, Islamic Economics Research, centre king Abdul Aziz University, Jeddah - Saudi Arabia.